الأمم المتحدة

E/2010/6–E/ICEF/2010/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 November 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠
١٢-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يعد هذا التقرير سنويا عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، كما يعد عملا بمقرري المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٥/١٩٩٥ و ٢/٢٠٠٩. ويتضمن التقرير معلومات عن الاتجاه الذي تسلكه اليونيسيف للعمل في تعاون وثيق مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة بما يضمن تحقيق نتائجَ مستدامة لمصلحة الأطفال.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالتقرير وأن يحيله، مشفوعا بالتعليقات المقدمة من الوفود في هذه الدورة، إلى المجلس التنفيذي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠.

* E/2010/100 (ستصدر فيما بعد).

** E/ICEF/2010/1.

041209 031209 09-60945 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهو يأتي في أعقاب تقارير سابقة[١] مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن يقرأ بالاقتران مع التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتقدم تلك التقارير تحليلا للإنجازات البرنامجية مقارنة بمجالات النتائج الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتوثق التقارير المصحوبة بالبيانات التكميلية للتقرير السنوي، الأدلة الإحصائية المتعلقة بالنتائج البرنامجية، والاستراتيجيات الشاملة، ومؤشرات الأداء الرئيسية المتصلة بالإدارة والعمليات.

٢ – وأعد هذا التقرير أيضا استجابة لمقرر المجلس التنفيذي لليونيسيف ٢٠٠٩/٢، الذي طُلب فيه إلى اليونيسيف أن (أ) تدرج في التقارير التي تقدمها مستقبلا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييما وتحليلا يركزان بدرجة أكبر على الجانب النوعي لما تحقق من نتائج وما أحرز من تقدم وما جوبه من صعوبات، فضلا عن الدروس المستفادة؛ (ب) مراعاة قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية؛ (ج) إدراج توصيات من أجل زيادة تحسين تنفيذها. واتخذ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قرارا مماثلا (٢٠٠٩/٣). كما يعكس هذا التقرير المشاورات التي تمت بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ويركز بصورة خاصة على المسائل التي أكد عليها القرار ٦٢/٢٠٨، بما في ذلك تنمية القدرات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميم المنظور الجنساني.

ثانيا – تمويل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٣ – أثار التباطؤ الاقتصادي العالمي ضغطا على ميزانيات المساعدة الإنمائية الشاملة وأعطى في الوقت نفسه أولوية متقدمة لضرورة تعزيز مستويات الاستثمار في البرامج المهمة لبقاء الأطفال ونموهم ونمائهم. ولا يزال تنويع قاعدة المانحين وزيادة الإيرادات الآتية من المانحين الجدد يمثل أولوية لليونيسيف. وكجزء من استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد فإنها تبذل جهودا أكبر لإقامة شراكات استراتيجية مع المانحين الجدد، وبرامج الشراكة العالمية بين

(١) (E/ICEF/2009/3) و (E/ICEF/2008/3) (E/ICEF/2007/3).

القطاعين العام والخاص، ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص. ويعمل اليونيسيف أيضا على تدبير موارد من جهات أخرى لاستثمارها في الأطفال.

٤ - ورغم أن اليونيسيف سجلت نموا بنسبة ١٣ في المائة في دخلها السنوي الذي ارتفع من ٣,٠١٣ مليون دولار في ٢٠٠٧ إلى ٣,٣٩ مليون دولار في ٢٠٠٨، فإن هذا الاتجاه الإيجابي لن يستمر في عام ٢٠٠٩. إذ أن بعض الاتجاهات الحديثة من بعض المانحين الرئيسيين لليونيسيف تظهر انخفاضا في مساهمتهم الرئيسية وغير الرئيسية في عام ٢٠٠٩.

٥ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[٢]، سجلت اليونيسيف دخلا من الموارد الأساسية/العادية بلغ ٥٨٤ مليون دولار من المانحين الحكوميين.

الإيرادات الآتية من مصادر حكومية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع الإيراد	٢٠٠٧*	٢٠٠٨*	(١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)
الموارد الأساسية/العادية	٥٣٨	٦١٦	٥٢٠
الموارد غير الأساسية/الموارد الأخرى - العادية	٩٠٥	٩٦٦	٥٨٧
الموارد غير الأساسية/الموارد الأخرى - الطارئة	٢٩٢	٤٥٨	٢٨٠
المجموع	١ ٧٣٥	٢ ٠٤٠	١ ٣٨٧

* أرقام سنوية تم تجميعها في نهاية السنة المالية (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر).

٦ - ويتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات الأساسية/العادية لعام ٢٠٠٩ من جميع المصادر، بما فيها القطاع الخاص، ٩٥٧ مليون دولار. وتبلغ النسبة الحالية للموارد العادية إلى مجموع الموارد التي تم تسلمها ٢٦ في المائة[٣] في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مما يؤكد الحاجة إلى تصحيح الخلل المتزايد بين الموارد الأساسية والإيرادات من الموارد غير الأساسية/الموارد الأخرى.

٧ - وبلغت المساهمات من الموارد غير الأساسية/الموارد الأخرى المسجلة الواردة من الحكومات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ٩٣٣ مليون دولار مقابل مبلغ مسقط

(٢) جميع أرقام الإيرادات الواردة في هذا الفرع سجلت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٣) لا يشمل هذا الرقم الموارد العادية من القطاع الخاص التي سجلت في نهاية العام.

قدره ١ ٢١٠ مليون دولار. ومن جملة هذا المبلغ وجه ٦٢٨ مليون دولار إلى الموارد غير الأساسية – العادية، يقابلها في الخطة المالية مبلغ ٨٨٠ مليون دولار، بينما وجه مبلغ ٣٠٥ مليون دولار إلى الموارد غير الأساسية – الطارئة، يقابلها في الخطة المالية مبلغ ٣٣٠ مليون دولار. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع الإيرادات الآتية من الموارد غير الأساسية/الموارد الأخرى من جميع المصادر، بما فيها القطاع الخاص ١ ٦٩٧ مليون دولار، أو ٨٦ في المائة من الهدف المخطط له وهو ١ ٩٦٧ مليون دولار لعام ٢٠٠٩.

٨ – وبالنسبة لعام ٢٠٠٩، سجلت اليونيسيف إيرادا مجموعه ٥١٧ مليون دولار للطوارئ من جميع المصادر. وغطت الاستجابات الإنسانية لليونيسيف خلال العام ٥٥ حالة طارئة، شملت ١٥ من عمليات النداء الموحد بمستوى تمويل بلغ ٤١ في المائة فضلا عن خمسة نداءات عاجلة بمستوى تمويل بلغ ٢٦ في المائة. وكان الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ هو أكبر مصدر منفرد للتمويل للأغراض الإنسانية، الذي قدم ٦٩,٥ مليون دولار. وشملت مصادر التمويل الإنساني الرئيسية الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣ مليون دولار)؛ واليابان (٥٧ مليون دولار)، والمفوضية الأوروبية (٦٣ مليون دولار).

٩ – وفي عام ٢٠٠٩، تلقت اليونيسيف ١٧٣ مليون دولار من خلال الصناديق المواضيعية، تمثل ١١ في المائة من الموارد غير الأساسية – الموارد الأخرى. ولغرض المقارنة، تلقت اليونيسيف في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٣٤٣ مليون دولار في الصناديق الإنسانية لخمسة من مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ولأغراض الاستجابة الإنسانية. وأتاح هذا المبلغ، الذي شكل ١٥ في المائة من الموارد غير الأساسية – الموارد الأخرى، لليونيسيف الوصول إلى هدف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بالنسبة للصناديق المواضيعية، على الرغم من الاختلاف الكبير للتمويل بين مجالات التركيز.

١٠ – كما سجلت اليونيسيف مبلغ ١٨٠ مليون دولار في التمويل الآتي من المصادر المشتركة بين الوكالات، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب تنسيق عمليات التنمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، والبنك الدولي، وغيرها. ومثلت الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والموارد المجمعة جزءا كبيرا من ترتيبات التمويل هذه، والتي وجهت أساسا لعمليات الاستجابة الإنسانية والانتعاش بعد انتهاء النزاعات. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع التمويل الآتي من الصناديق المتعددة المانحين المجمعة ٦٧,٥ مليون دولار. وتم توسيع النوافذ المواضيعية للتمويل المتأتي من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع رصد مبالغ كبيرة

على المستوى القطري مثل المبلغ الذي خصص لأنغولا (١,٧ مليون دولار) وموريشيوس (١,٣ مليون دولار).

١١ - ويشكل التمويل المقدم من القطاع الخاص جزءا كبيرا من إيرادات اليونيسيف، ولا يزال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع نطاقها من الأولويات العليا لليونيسيف من أجل تعبئة الموارد لحماية الأطفال ونمائهم. وقد بلغت مساهمات القطاع الخاص خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بما في ذلك المساهمات الآتية من اللجان الوطنية لليونيسيف، والصناديق العالمية، وعمليات جمع الأموال في البلدان المستفيدة من البرامج من خلال المؤسسات والقطاع الخاص، ٤٢٦ مليون دولار، أو ١٩ في المائة من مجموع الإيرادات.

ألف - الشراكات والعلاقات التعاونية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي

١٢ - وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف، خلال دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على إطار استراتيجي عالمي للشراكة والعلاقات التعاونية (E/ICEF/2009/10)، يرسي قواعد نهج أكثر انتقائية وتنسيقا لعمل المنظمة مع الآخرين. ويصف الإطار الاستراتيجي، الذي استند إلى مسوح ودراسات وتقارير، أنجز معظمها في ٢٠٠٨، كيف تضيف الشراكات والعلاقات التعاونية قيمة إلى تحقيق رسالة اليونيسيف وأولوياتها الاستراتيجية وتضع مبادئ توجيهية لجميع أنشطة الشراكة: ويكمل الإطار وثيقة مرجعية (E/ICEF/2009/11 و Corr.1)، توفر تفاصيل عن مجموعات الشركاء والشراكات.

١٣ - ومن النتائج الرئيسية للبحوث أن اليونيسيف غالبا ما تتخذ قرارات بشأن الدخول في شراكات على أساس كل حالة على حدة، على الرغم من أنها عملت مع قطاع عريض من الشركاء على مدى تاريخها من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة لمصلحة الأطفال. ويتمثل عنصر جوهري في برنامج إطار العمل في استحداث أدوات جديدة لتقييم الاحتمالات والمخاطر التي ينطوي عليها العمل مع الشركاء.

١٤ - واليونيسيف عضو في الشراكات البرنامجية العالمية البالغ عددها ٧٧ شراكة (في منتصف ٢٠٠٩). وتضطلع اليونيسيف بدور الإدارة في ٤٢ من هذه الشراكات، كما تقوم في ٥ شراكات إما بدور المضيف لأمانة الشراكة أو بتقديم خدمات الأمانة/التنسيق. ويتصل أكثر من ٤٠ من الشراكات البرنامجية العالمية التي تشارك فيها اليونيسيف بمجال التركيز ١ من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بقاء صغار الأطفال ونماؤهم. واتفق برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي

من أجل توفير اللقاحات والتحصين، والقادة الصحيون في مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والبنك الدولي على بيان مشترك عن تحسين المقاييس والبيانات والمعلومات الصحية العالمية. كما تتبنى اليونيسيف بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي حملة للدعوة لزيادة ظهور التغذية والاستثمار فيها من خلال المشاركة في عدد من الشراكات الاستراتيجية.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٩، أتمت اليونيسيف تقييما لمشاركتها في عدد من الشراكات البرنامجية العالمية، بهدف وضع مبادئ توجيهية لزيادة العنصر الاستراتيجي من هذا النوع من المشاركة وتيسير تقييمه. وبيّن التقييم أنه يتعين أن تدعم هذه الشراكات الملكية الوطنية بطريقة أكثر منهجية، وأن توجه وتبسط ما تقدمه من مساعدة، وتنشئ أطرا للمساءلة المتبادلة.

١٦ - ومنذ اعتماد إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لمواجهة حالات الأزمات وما بعد الأزمات واتفاق المبادئ الاستئمانية بين البنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، عقد العديد من المشاورات بين البنك الدولي والإدارة العليا في اليونيسيف، وتركز الحوار على التعاون في البلدان التي تتعرض للأزمات وما بعد الأزمات وعلى تأثير التراجع الاقتصادي على الضعفاء من الناس. وشارك رئيس البنك الدولي في اجتماع القيادة العالمية الذي نظمته اليونيسيف في ربيع عام ٢٠٠٩، كما شارك أحد نواب المدير التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠٠٩ في الاجتماعات السنوية التي استمرت يومين لمجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي هذه المناسبة، قدمت اليونيسيف بيانا خطيا إلى لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٧ - وتتعاون اليونيسيف والبنك الدولي على نطاق واسع على المستوى القطري، وتتغير العلاقة بينهما وفقا للظروف، ويتراوح التعاون من المشاركة في البرامج المالية القطاعية إلى إجراء تحليلات مشتركة. فمثلا، أجرت المؤسستان مسحا مشتركا في تركيا عن تأثير التراجع الاقتصادي على الأسر.

١٨ - كما تشارك اليونيسيف في حوار مع صندوق النقد الدولي يركز على كيفية دعم البلدان في تعزيز الحماية الاجتماعية لأشد السكان ضعفا في أوقات التراجع الاقتصادي والمالي.

١٩ - وعملا بالإطار الاستراتيجي، اتخذت اليونيسيف أيضا عددا من الخطوات لتعزيز عملها البرنامجي مع منظمات المجتمع المدني. وأجريت بحوث شاملة عن عمل اليونيسيف مع المجتمع المدني في بلدان مختارة بدأت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وتركز البحوث على التحديات والفرص المرتبطة بإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات القائمة على

العقيدة، والاتحادات الرياضية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني الوطنية.

٢٠ - وثمة اعتراف متزايد من جانب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بأن لقطاع الشركات دورا مهما يؤديه في التنمية غير الإسهام بالأموال؛ فمن خلال الأشكال المختلفة للمشاركة، يستطيع هذا القطاع أن يكون حليفا رئيسيا في دعم الأهداف الوطنية والمساعدة على تحقيق نتائج أفضل لمصلحة الأطفال. وقد بدأت اليونيسيف استعراضا سوف يؤدي إلى تيسير إيجاد طرائق غير نقدية جديدة للتعاون.

ثالثا - مساهمة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية

ألف - تنمية القدرات

٢١ - تعتبر اليونيسيف أن تنمية القدرات عملية تتم بمضي الوقت وفيها يحصل الأفراد، والمنظمات والمجتمعات على القدرات ويعززوها ويحافظوا عليها، وهذه القدرات هي التي تمكنهم من تحديد أهدافهم الإنمائية وتحقيقها، وهي محددة في إطار قواعد حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٩، وكخطوة نحو تعزيز التوجيه والممارسة في هذا المجال، طلبت اليونيسيف إعداد استعراض مكتبي لجهودها المبذولة في ما يتصل بتنمية القدرات. ومن بين المسائل الرئيسية التي بُحثت ما يلي: الطرائق التي تتبعها اليونيسيف حاليا لإدماج مسألة تنمية القدرات في تعاونها، والجهود الوطنية التي تدعمها من أجل تنمية القدرات؛ ومدى ونوعية واتساق النظر في تنمية القدرات في السياسات والتوجيه؛ والطرائق التي تتبعها اليونيسيف لإيجاد روابط بين تنمية القدرات والنهج الذي يستند إلى حقوق الإنسان نحو التعاون والمساواة بين الجنسين بوصفها استراتيجيات أساسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ وفي المجالات الرئيسية للقوة والضعف.

٢٢ - وتشير النتائج الأولية للاستعراض إلى أن تقييم الاحتياجات في مجال القدرات لم يُمنح أولوية موحدة في جميع البرامج والمبادرات التي تدعمها اليونيسيف. ففي بعض الحالات، يكون تقييم الاحتياجات في مجال القدرات جد قوي ويشكل جزءا لا يتجزأ من جهود تنمية القدرات ومن إجراءات تخطيط وتصميم البرامج؛ وفي حالات أخرى، لا يُتبع بشأنه نهج منتظم. وبالمثل، تؤكد بعض المبادرات بقوة على ضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز الملكية المحلية، في حين لا تفعل ذلك مبادرات أخرى. وبصورة عامة، هناك

تركيز محدود على النهج التي تستند إلى حقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطبيق مبادئ أساسية مثل المشاركة، والمساءلة، وإيلاء الاهتمام بحائزي الحقوق.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٩، تمثل أقوى مجال لمساهمة اليونيسيف في تنمية القدرات في بلدان كثيرة في بناء قدرات الشركاء الوطنيين في الحصول على المعارف والتكنولوجيات الإنمائية واستخدامهما. والمسائل الرئيسية الأخرى التي عُولجت هي الإدماج الإجتماعي والمساواة، وإمكانية الحصول على المعلومات، ومساءلة القطاع العام.

٢٤ - وفيما يتعلق بمجال التركيز (١) في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بقاء صغار الأطفال ونماؤهم، تعززت قدرات الحكومات الوطنية على تصميم سياسات فعالة في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية والتثقيف الصحي، وذلك بفضل الدعم الذي قدمته اليونيسيف في عدد من البلدان، بما في ذلك: إثيوبيا، وبوركينا فاسو، والسنغال، وطاجيكستان، وفييت نام، وموزامبيق، ونيجيريا، والهند. وفي ما يتصل بدعم مجال التركيز (٢)، التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، دعمت اليونيسيف في الصين دراسة عن التمييز في المدارس ضد الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ساعدت نتائجها في التعرف على مسائل محددة لبناء قدرات مؤسسات رئيسية. وقُدم الدعم أيضا إلى حكومتي بنغلاديش وكولومبيا لصياغة استراتيجيات بشأن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والحق في التعليم من أجل خطط الاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٥ - وتراوحت أنشطة اليونيسيف في مجال تنمية القدرات فيما يتصل بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بين تقديم الدعم وصياغة خطط وطنية استراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وبناء القدرات الوطنية من أجل التصدي للتمييز في التعليم العام. وبُذلت أيضا جهود لتعزيز القدرات المؤسسية على تناول مسائل حماية الأطفال في مجموعة كبيرة من البلدان. ومن بين الأمثلة على ذلك إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في نظام القانون الألباني وبناء قدرات النظام القضائي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل حماية حقوق الأطفال.

٢٦ - وعلى سبيل تقديم أمثلة أخرى، تم توجيه الجهود الوطنية لتنمية القدرات في رواندا نحو تدعيم النظم الوطنية لجمع البيانات وتطوير إطار للرصد والتقييم لدعم الاستراتيجية الوطنية المعنية بالأيتام والأطفال الذين أصبحوا ضعفاء بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي مجال منع العنف ضد الأطفال، دعمت اليونيسيف تنمية قدرات الصندوق العربي لحقوق الإنسان في اليمن وخطة العمل الاجتماعي للأطفال التي وضعتها

حكومة البرازيل. ودعمت اليونيسيف أيضا أنشطة تنمية القدرات لحماية حقوق الأطفال في صياغة الدستور الوطني في إكوادور وفي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في غانا.

٢٧ - وفي مجال التركيز (٥)، الدعوة لانتهاج سياسات عامة وإقامة شراكات من أجل حقوق الأطفال، دعّم زهاء ثلثا البرامج التي تدعمها اليونيسيف القدرات الوطنية على تحليل الأوضاع، وتخطيط التنمية، ورصدها و/أو تقييمها. وغالبا ما اتخذ ذلك شكل إدماج منظورات حقوق الأطفال والتنمية الاجتماعية في عمليات صياغة استراتيجيات الحد من الفقر أو الخطط الأخرى القطاعية الوطنية ودون الوطنية. وفي هذا المجال، دعمت اليونيسيف أيضا تكييف تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتنمية على الصعيد الوطني، وبناء قواعد البيانات والقدرات التحليلية لإدارة المعلومات، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وطنية أخرى. وقدمت اليونيسيف أيضا مساعدات إلى حكومات تتعلق بجهود جمع البيانات، بما في ذلك مجموعة استقصاءات متعددة المؤشرات، واستقصاءات السكان والصحة واستقصاءات لقطاعات محددة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي بعض البلدان، دعمت اليونيسيف قدرات المكاتب الوطنية للإحصاءات في مجال صياغة قوانين لتحسين أنظمة جمع البيانات أو لإدماج المعايير الدولية في حفظ السجلات الإحصائية على الصعيد الوطني.

٢٨ - وفي مجال التقييم، ساهمت اليونيسيف في مبادرات رئيسية من أجل تنمية القدرات. وعلى سبيل المثال، قدمت اليونيسيف مساعدات لمصر والمغرب من أجل إنشاء أول رابطة تقييم وطنية في كل منهما، وساعدت اليونيسيف كينيا على إحياء رابطة كانت في حالة سُبات. وشاركت اليونيسيف بقوة أيضا في جميع مؤتمرات الرابطات الإقليمية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشركاء آخرين، عقدت اليونيسيف إجتماعا لرؤساء مكاتب الإحصاءات الوطنية في منطقة وسط أوروبا وشرقيها والجماعة الاقتصادية الأوروبية/رابطة الدول المستقلة لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة عن عمليات اتخاذ القرارات استنادا إلى أدلة. وفي غضون ذلك، واصلت الشراكة مع مؤسسات أكاديمية في جنوب آسيا لتعزيز قدرات الموظفين الفنيين في الحكومات والمجتمع المدني في مجال التقييم.

٢٩ - وقامت اليونيسيف أيضا بدور فعال في إعداد دورة تدريبية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم/كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بعنوان ”ما يتعين على موظف التقييم بالأمم المتحدة معرفته“، ودورة تمهيدية معنية بالتقييم، وتعزيز اعتماد الدورة في سبع مناطق.

وأتم الدورة ٣٩٠ مشتركا من ٤٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و ٣٤ مؤسسة من المؤسسات الشريكة، بمن فيهم موظفون بالحكومات.

٣٠ - وإضافة إلى ذلك، قُدمت مساعدات تقنية لتعزيز قدرات وزارات قطاعية لإدارة نتائج خططها للتنمية، وتصميم عمليات التقييم واستخدام نتائج التقييم بفعالية.

٣١ - وتساعد اليونيسيف أيضا في تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين في مجال الإدارة المالية وذلك من خلال تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية ودعم الأنظمة الوطنية للمشتريات.

٣٢ - وبصورة إجمالية، وبما يتمشى مع نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومع التركيز المتضمن في الاستعراض الشامل، تهدف اليونيسيف في الوقت الحاضر إلى اتباع نهج أكثر انتظاما واتساقا نحو تدعيم القدرات القطرية في مجالات رئيسية تهم الأطفال، بما في ذلك من خلال التخطيط، وتقييم الآثار، والتعلم وتبادل الدروس المستفادة، والتقييم.

باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

٣٣ - لقد استرشدت المبادرات التي دعمتها اليونيسيف لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاستعراض الشامل للسياسات وبقرارات لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحثت المبادرات وكالات وشركاء الأمم المتحدة على إعداد إطار عملي المنحى وتعاوني لمعالجة تحديات محددة عابرة للحدود، هي تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ لاتخاذ تدابير محددة في مجال السياسات لكفالة زيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو منتظم في منظومة الأمم المتحدة كلها؛ واستغلال المناسبات الحكومية الدولية لتجديد الالتزام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٤ - وتتلاءم جهود اليونيسيف لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الأولويات الوطنية فيما يتعلق بالأطفال فضلا عن مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والأهداف العالمية. وإجمالا، دعمت اليونيسيف أكثر من ١٠٠ مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال عام ٢٠٠٨ على الصعيدين الإقليمي والقطري. وعالجت تلك المبادرات مجموعة من المواضيع التي تؤثر على حقوق الأطفال، بما في ذلك بقاء الأطفال ونماؤهم، والتغذية، والتعليم والمساواة بين الجنسين؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال؛ وصحة الأمهات؛ والعنف ضد المرأة؛ والاتجار بالأطفال وإساءة معاملتهم؛ والإصلاحات القضائية والقانونية؛ والسياسة الاجتماعية؛ والميزنة الاجتماعية؛ والحماية الاجتماعية. وتجلت

جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى حد كبير في مناطق أمريكا اللاتينية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية/رابطة الدول المستقلة.

٣٥ - واشتمل دعم اليونيسيف على شتى أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك تبادل التكنولوجيات، والربط الشبكي فيما بين الباحثين ومقرري السياسات، والزيارات التثقيفية، والمشاركة في المؤتمرات وتطوير نهج مشتركة إزاء قضايا إقليمية وقضايا عابرة للحدود. وحدثت عمليات التبادل التعاوني هذه على المستويات الحكومية، ومستوى المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية، وغيرها من المستويات. وانطوت بعض المبادرات على مشاركة ثلاثة أطراف، حيث حدثت عمليات تبادل بين بلدان نامية بدعم من مؤسسات مالية دولية، ومنظمات متعددة الأطراف أو شركاء مانحين.

٣٦ - وعلى الصعيد الأقاليمي، يجرى حاليا اعتماد خبرات ناجحة فيما يتصل بمبادرتي التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية لتطبيقها في الجنوب الأفريقي، والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وجرى تبادل للمعلومات بشأن خبرة إثيوبيا في مجال الحماية الاجتماعية في اجتماعات وزراء التنمية الاجتماعية الأفريقيين، والمؤتمر الدولي للسياسات العامة المعني بالطفل الأفريقي الذي نظمه منتدى السياسات العامة إزاء الطفل الأفريقي. ودعمت اليونيسيف أيضا نقل الخبرة عبر الأقاليم فيما يتعلق بالحد من أوجه التفاوت في ما يتصل بإمكانية الحصول على التعليم. ومبادرة إلغاء الرسوم المدرسية، التي تتعاون فيها اليونيسيف مع البنك الدولي ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا، دعمت الجهود المبذولة في ٢٣ بلدا ويسرت تبادل الخبرات عن طريق الزيارات فيما بين البلدان فضلا عن المشاركة الوطنية في مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

٣٧ - ومن بين المبادرات الإقليمية الرئيسية التعاون في مجال قضاء الأحداث وحقوق الطفل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية/رابطة الدول المستقلة حيث استضافت اليونيسيف وحكومة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أول حلقة عمل إقليمية على الإطلاق عن إصلاح أنظمة قضاء الأحداث شارك فيها قضاة وموظفون قانونيون من عدة بلدان. ويسرت اليونيسيف أيضا تبادلا فيما بين مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال في الاتحاد الروسي وموظفين من أوزبكستان وكازاخستان.

٣٨ - واستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحقق آثارا هامة في مجال تسجيل الولادات. وأسفر التعاون بين منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمشروع الدولي لكفالة الطفل عن التزام ١٨ حكومة من حكومات أمريكا اللاتينية بتحقيق التسجيل الشامل للولادات بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما تسجيل أطفال السكان الأصليين

والأطفال المنحدرين من السُلالة الأفريقية، وأسفر التعاون عن اتخاذ مبادرات هامة على الصعيد القطري في مجالات الأبحاث والوعي الجماهيري والتعاون.

٣٩ - وبغية تعزيز بناء قاعدة أدلة وبناء القدرات من أجل السياسة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر أُقيم تبادل تقني لموظفين حكوميين مسؤولين عن رصد البيانات الاجتماعية والاقتصادية باستخدام أنظمة معلومات التنمية وإعداد استراتيجيات وطنية لتخفيف حدة الفقر. وقدمت حكومة الصين إرشادات تقنية وإحاطة إعلامية عن أفضل الممارسات من أجل القضاء على الفقر لممثلين حكوميين من أفريقيا وآسيا.

٤٠ - وحدثت عدة تبادلات حكومية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين بلدان شتى. فمثلا، دعمت اليونيسيف زيارات قام بها موظفون مسؤولون من بوركينا فاسو إلى مؤتمر المرافق الصحية في جنوب أفريقيا، وجولات دراسية من غانا إلى إثيوبيا وبنغلاديش لمراقبة الصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع المحلي. ودعمت اليونيسيف في عمان وتونس مشاركة صحافيين في منتدى إعلامي إقليمي معني بتعزيز الصحة وتغيير السلوك، ويسّرت تبادلا للخبرات فيما بين مسؤولين من مصر وعمان بشأن اتخاذ القرارات استنادا إلى أدلة. وقدم الدعم إلى وفود من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للتعلم من خبرة فييت نام في وضع برنامج تعاوني للوقاية من الإصابات وذلك في المؤتمر الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالوقاية من الإصابات.

٤١ - وفي البرازيل، ساعدت اليونيسيف في نقل المعرفة التقنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصور العلاج من فيروس النسخ العكسي إلى بلدان أمريكية لاتينية أخرى وبلدان ناطقة باللغة البرتغالية. واستضافت اليونيسيف أيضا جولات دراسية للتعلم وتبادل الخبرات المكتسبة من برنامج خاتم موافقة البلدية وطرائق تعبئة المسؤولين على مستوى البلديات الذي تدعمه اليونيسيف لتحقيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - ويسرت اليونيسيف في الهند ونيجيريا تبادلا للتعلم فيما بين شركاء وطنيين والتعاون بشأن البرمجة اللامركزية من أجل القضاء على شلل الأطفال ومن أجل الاتصال لأغراض التنمية. ودعمت اليونيسيف في عمان والسودان الشركاء من المجتمع المدني والقادة الدينيين في هذين البلدين لتأييد المطالبة بوضع نهاية لتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث، في حين يسّرت اليونيسيف في السنغال تبادل الأفكار والخبرات فيما بين بلدان غرب أفريقيا من أجل وضع استراتيجية دون إقليمية متسقة لوضع نهاية لتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٣ - وفي بعض الحالات، حدث تبادل الخبرات من خلال مشاركة الشباب والمراهقين. ودعمت اليونيسيف مشاركة المراهقين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة في مؤتمر

قمة الثمانية للصغار في روما في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأجرى هؤلاء المشتركون، من ١٤ بلدا منها ٨ بلدان تمثل مجموعة الثمانية والبلدان الست الأخرى المدعوة، حوار مع قادة مجموعة الثمانية بشأن قضايا شتى تهم الأطفال، بما في ذلك تغير المناخ، وحقوق الأطفال في سياق الأزمة المالية، والتطورات في أفريقيا. والتزم المراهقون المشاركون بالعمل، فور عودتهم، على متابعة التوصيات التي طرحوها، في بلدان كل منهم. وفي مثال آخر، دعمت اليونيسيف أنشطة مشاركة الأطفال مع الاتحاد الأفريقي كجزء من مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي وتنفيذ نداء الاتحاد الأفريقي للعمل المعجل من أجل أفريقيا الملائمة للأطفال.

٤٤ - وإجمالا، وبفضل الزخم الذي نتج عن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، ودعم اليونيسيف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من التعاون القطري، يُباشر العمل حاليا على نحو أكثر انتظاما ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمبادرات الإقليمية. وزاد في الوقت الحاضر استخدام أدوات إدارة المعارف لتحديد الأمثلة الجيدة، والطرائق والفرص الواعدة لدعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات البالغة الأهمية المتعلقة بحقوق الأطفال. وستوسع اليونيسيف بسرعة تعاونها مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في هذا المجال على الصُعد القطرية، والإقليمية، والعالمية.

جيم - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٥ - عززت اليونيسيف تعميم المنظور الجنساني في المنظمة في عام ٢٠٠٩. وأحرز تقدم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم السياسة الجنسانية في اليونيسيف الذي أجري في عام ٢٠٠٨ وذلك من خلال استجابة الإدارة وتأييد المجلس التنفيذي بقراره ٤/٢٠٠٩ الذي اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩. وأسفرت التوصيات عن وضع خطة عمل للتنفيذ لمدة سنة واحدة في المنظمة بأسرها على جميع المستويات بدعم من مكتب المديرة التنفيذية الذي خصص لها مبلغ ٤,٢٥ ملايين دولار. وتم تعيين مستشار أقدم لينسق استجابة المنظمة للتقييم.

٤٦ - حددت استجابة الإدارة عدد من مجالات العمل ذات الأولوية وهي: الاستراتيجية، والمساءلة، والتوظيف وخبرات الجنسين، وبناء القدرات والتدريب، وبرمجة التنمية، والتمويل وتعميم المنظور الجنساني، واتساق أنشطة الأمم المتحدة، والعمل مع الشركاء. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أنشأت اليونيسيف فرقة عمل معنية بالقضايا الجنسانية تتألف من مديرين أقدم من المقر ومن جميع المناطق، ويرأسها مدير السياسات والممارسات. وترصد فرقة العمل التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.

٤٧ - لقد زاد الدعم المقدم للتقييمات والاستعراضات الجنسانية للبرامج القطرية، المطلوبة في جميع الدورات البرنامجية، التي يجري إعدادها بمعدل متسارع، بفضل التوجيه التنفيذي بشأن المساواة بين الجنسين الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٩. وتمثل هذه الاستعراضات القوة الدافعة لتطوير مبادرات بناء القدرات، التي تسهم في تعزيز مهارات الموظفين لتقييم، وتحليل، وبرمجة المساواة بين الجنسين.

٤٨ - وتنفذ حاليا مبادرات أخرى على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بناء القدرات في مجال الجنسانية. وافتُتح مرفق إقليمي معني بالقضايا الجنسانية في منطقة الجماعة الاقتصادية الأوروبية/رابطة الدول المستقلة بغية تقديم الدعم للمكاتب القطرية فيما يتصل باستعراضاتها للجنسانية. وصممت منطقة جنوب آسيا مجموعة أدوات موحدة لتقييم الجنسانية استنادا إلى الاستعراضات وممارسات بناء القدرات التي أجريت في نيبال وباكستان.

٤٩ - وأبرز أيضا تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف، الذي أُعد عام ٢٠٠٨، الحاجة إلى تحسين الأداء في العمليات الإنسانية. وتضمنت التوصيات نداء لتعزيز تصميم البرامج وقدرات الموظفين في حالات الطوارئ بغية ضمان استفادة الفتيات والفتيان والنساء والرجال من الأعمال الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٨، بدأت اليونيسيف مبادرة رائدة في عدد من البلدان لتنفيذ أنشطة للمساواة بين الجنسين في قطاعات محددة، في برامج التأهب والاستجابة والإنعاش في الحالات الإنسانية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، عقدت اليونيسيف مشاورة عالمية معنية بالمساواة بين الجنسين في الأعمال الإنسانية ولاستعراض وتبادل الدروس المكتسبة من المبادرة الرائدة التي سوف يُستفاد بها على النطاق الأوسع في تطوير سياسات وبرامج المنظمة. وشُغل في تموز/يوليه ٢٠٠٩ منصب جديد لمتخصص في مجال الجنسانية في السياسات المتعلقة بالطوارئ.

٥٠ - واتخذ عدد من المبادرات على نطاق المنظومة كلها كجزء من خطة عمل عام ٢٠٠٩. وحسبما أوصى التقييم، تم تحديث السياسة الجنسانية لعام ١٩٩٤ من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها الموظفون وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وأعضاء المجلس التنفيذي لليونيسيف. وتعالج السياسة الجنسانية المنقحة على وجه التحديد مسألة تطوير آليات مساءلة فعالة على صعيدي الميدان والمقر على حد سواء. ويجري حاليا إعداد مذكرات الإرشاد التشغيلي بشأن تعميم المنظور الجنساني لكل مجال من مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويجري حاليا إنشاء مجموعة تُعنى بالممارسات تُكرس للقضايا الجنسانية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل المبادرات

الأخرى إعداد تقرير عن إشراك فتيان ورجال في تعزيز المساواة بين الجنسين، وإجراء عملية تشاورية من أجل تطوير استراتيجية متسقة في مجال العنف القائم على نوع الجنس.

٥١ - التدريب والتعلم عنصران حاسمان من عناصر تنفيذ السياسة الجنسانية. وسوف تبدأ في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ دورة تعليم إلكتروني تمهيدية مشتركة للموظفين عن القضايا الجنسانية أُعدت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في حين يجري العمل حاليا للانتهاء من إعداد مجموعة مواد تعليمية، بمشاركة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عن الروابط بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتواصل اليونيسيف العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة الذي يقدم تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورات الفريق العامل التي تعقد قبل الدورات، بناء على طلب اللجنة. وكجزء من التعاون بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الربط بين الاتفاقيتين في أعمال المنظمتين، تم إعداد كتيب للدعوة بعنوان ”إدماج حقوق الأطفال وحقوق النساء من خلال اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتعزيز الإجراءات على الصعيد القطري. واستكملت دراسة عن التحفظات إزاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسوف تقدم الدراسة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين على اعتماد الاتفاقية وسوف تقدم أيضا في منشور في عام ٢٠١٠ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة على عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين.

٥٢ - وتم إدماج عنصر المساواة بين الجنسين في مناهج دورات تدريبية للموظفين في المستويين الأقدم والمتوسط. وتطور شعبة الموارد البشرية حاليا قاعدة بيانات تضم خبراء في مجال القضايا الجنسانية فضلا عن توصيف نوعي لوظائف المتخصصين في القضايا الجنسانية. وتضمن إطار الكفاءة المنقح مسألة المساواة بين الجنسين في صيغته المستكملة. وفيما يتصل بالميزنة، يجري حاليا تطوير مؤشر معياري جنساني لتتبع النفقات ذات الصلة بنوع الجنس على الأجل الطويل.

٥٣ - وواصلت اليونيسيف القيام بدور هام في مجال التعاون فيما بين الوكالات، وعززت بقدر أكبر تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقود اليونيسيف عملية تعليم أثناء اتخاذ إجراءات بشأن البرمجة المشتركة لفرقة العمل

المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتهدف هذه العملية إلى دعم وتقييم جهود البرمجة المشتركة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في ثلاثة بلدان رائدة كان اختيارها ذاتيا هي: ألبانيا والمغرب ونيبال. وتعمل اليونيسيف أيضا، بالتعاون الوثيق مع مكتب المستشار الخاص المعني بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، في حملة الأمين العام لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة، ٢٠٠٨-٢٠١٥، وساهمت في تطوير مكونات إقليمية، لا سيما في أفريقيا. وتواصل اليونيسيف مساهمتها في الفريق العامل المعني بالبناء الجنساني الذي أُنشئ ليقدم مدخلات إلى رئيس الجمعية العامة عن التغييرات في بناء الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. وتشترك اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في رئاسة فريق عامل معني بالفتيات في سن المراهقة. كما تعمل اليونيسيف بصورة مباشرة مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تعجيل الجهود الرامية إلى تحسين صحة الأم والطفل الحديث الولادة.

٥٤ - وسوف تعقد اليونيسيف مشاورة عالمية عن المساواة بين الجنسين في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ للاستفادة بالخبرات المكتسبة والتقدم المحرز في أقاليم متعددة في سياق خطة عمل عام ٢٠٠٩، وبصفة خاصة تطوير استراتيجية متوسطة الأجل وخطة عمل. واستنادا إلى الزخم الذي تحقق في عام ٢٠٠٩، ستوفر هذه المشاورة أساسا للجهود التحويلية في المستقبل على جميع مستويات اليونيسيف من أجل بلوغ الامتياز في هذا المجال واستدامته. وأُجري استقصاء عن طريق شبكة الإنترنت بشأن تعميم المنظور الجنساني في اليونيسيف لتقييم معارف الموظفين، وكفاءاتهم ومهاراتهم. وسوف يُستخدم الاستقصاء كأساس لتقييم التقدم في عام ٢٠١٠ والأعوام التالية بصدد الجهود المبذولة لتحسين أداء المنظمة فيما يتصل بتعميم المنظور الجنساني.

٥٥ - وعولجت جميع مجالات العمل ذات الأولوية التي وردت بالتحديد في رد الإدارة على التقييم الجنساني من خلال هذه المبادرات والاستراتيجيات التي سوف تستمر في عام ٢٠١٠ وفي الأعوام التالية.

دال - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٥٦ - ما زالت مشاركة اليونيسيف في دعم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية تزداد كثافة وتوسعا. وأسفر تعزيز قدرات الإنعاش والحد من المخاطر في مكتب برامج الطوارئ عن وضع اليونيسيف في مكانة تمكنها ليس فحسب من المشاركة بل أيضا التأثير في منتديات الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات والمتعددة الأطراف التي تتناول الانتقال بعد مرحلة الأزمات، والوجود المتكامل، وبناء السلام، والانتعاش بعد الكوارث الطبيعية، والحد من

مخاطر الكوارث. وبذلت اليونيسيف أيضا جهودا لوضع سياسات ومبادئ توجيهية للدعم الميداني.

٥٧ - وأُولي اهتمام مجدد للحالات اللاحقة للأزمات، وبصفة خاصة الحالات اللاحقة للتراعات. فقد سعى الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء التراع مباشرة (A/63/881-S/2009/304) إلى إعادة توجيه وإعادة تنشيط خطة عمل المجتمع الدولي لدعم الجهود الوطنية من أجل تحقيق سلام مستدام بمزيد من السرعة والفعالية، بما في ذلك في مجالات التنسيق، وقدرات نشر المدنيين والتمويل.

٥٨ - لقد تعززت مكانة اليونيسيف في بناء السلام على الصعيد العالمي في الوقت الملائم. وتشاركت اليونيسيف بصورة مكثفة في صياغة تقرير الأمين العام. ودعمت تنفيذ توصياته الجارية حاليا. ودعا مكتب دعم عمليات السلام اليونيسيف لكي تنضم إلى الفريق الرفيع المستوى لوضع سياسات بناء السلام، الذي يسدي النصح للأمين العام المساعد المسؤول عن مكتب دعم عمليات بناء السلام وعن الإشراف على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وعززت اليونيسيف تعاونها الشامل مع مكتب دعم عمليات بناء السلام، بما في ذلك من خلال موافقتها على استمرار إعارة أحد الموظفين. وشاركت اليونيسيف في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بوضع مبادئ توجيهية لإعادة هيكلة صندوق بناء السلام، وأيدت طلبات البلدان إلى الصندوق الجديد.

٥٩ - وساعدت اليونيسيف أيضا في تشكيل السياسة والتخطيط على الصعيد العالمي من أجل الوجود المتكامل وأشركت مجموعة من آليات الدعم القطري. وشاركت اليونيسيف في اللجنة التوجيهية للتكامل وعملية التخطيط المتكامل للبعثات، كما شاركت في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالتدريب. وشاركت اليونيسيف كذلك في فرق العمل المتكاملة لشؤون البعثات وهي الفرق ذات الأهمية المتزايدة، التي تقدم الدعم للمقر الدائم، والمتسق بين الوكالات والإدارات للوجود المتكامل، وشاركت اليونيسيف في بعثة للتقييم التقني، وفي بعثة لدعم إطار استراتيجي متكامل. وتصدر اليونيسيف حاليا توجيها داخليا عن الوجود المتكامل.

٦٠ - وما زالت الحاجة إلى طرائق تمويل كافية، ويمكن التنبؤ بها، ومرنة، وسريعة للانتقال، مجالا للتركيز الهام. وعززت اليونيسيف التزامها بإطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وحالات ما بعد الأزمات، وإسداء النصح إلى الميدان بشأن تنفيذ إطار الشراكة واتفاق المبادئ الائتمانية. وتواصل اليونيسيف مشاركتها في المناقشات العالمية المتعددة الأطراف بشأن التمويل الجماعي.

٦١ - وتواصل اليونيسيف أداء دورها بصفتها عضوا في الفريق العامل المعني بالحالات الانتقالية المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، وإطار الأمم المتحدة للتنسيق بين الإدارات في ميدان الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية.

٦٢ - وعلى الصعيد القطري، دعمت اليونيسيف جهودا رئيسية للإغاثة، وشاركت بنشاط في أنشطة الوجود المتكامل، وشاركت على النحو الأوفى في عمليات تقييم الاحتياجات في حالات ما بعد الأزمات، وفي بعثات التقييم المشتركة، وقامت بدور قيادي حسب الاقتضاء فيما يتصل بالقطاعات الاجتماعية وحماية الأطفال. ودعمت اليونيسيف الانتعاش المبكر من خلال توليها لقيادة المجموعة وبالتنسيق مع مجموعة الإغاثة المبكرة. وتواصل اليونيسيف مشاركتها في الفريق العامل للمجموعة المعني بالانتعاش المبكر والتابع للجنة الدائمة العالمية المشتركة بين الوكالات، وهي الآن عضو مدرج بالقائمة.

٦٣ - وخطت اليونيسيف أيضا خطوات كبيرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وشاركت في التنسيق بين الوكالات، وتطوير السياسات والإرشاد، وتقديم الدعم الميداني لعدة بلدان ومناطق. وقامت اليونيسيف بدور هام في فرقة العمل المعنية بتغير المناخ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وشاركت في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالتأهب والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقادت اليونيسيف الجهود الرامية إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث داخل المجموعة بشأن المياه والمرافق الصحية والتثقيف الصحي، وتواصل اليونيسيف دعمها لبدء أنشطة الإرشاد للحد من مخاطر الكوارث لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٤ - وتدرك اليونيسيف العلاقة المتأصلة بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وصاغت اليونيسيف استراتيجية متعددة الشُعب لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي أكدت الحاجة إلى التكيف والحد من مخاطر الكوارث لإيجاد مجتمعات مرنة من أجل الأطفال.

٦٥ - وما زال دور اليونيسيف في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دورا بالغ الأهمية. وأسفرت المشاركة القوية في برنامج العمل العالمي للحد من مخاطر الكوارث عن التزام الشركاء في نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التزاما صريحا بالحد من المخاطر المتزايدة التي تشكلها الكوارث والتي تهدد الخدمات والمرافق في مجالي التعليم والصحة. وتدعم اليونيسيف أيضا منهاج العمل المواضيعي بشأن المعرفة والتعليم المتضمن في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وتواصل العمل مع شركائها لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث مع التركيز على الأطفال.

٦٦ - وعلى الصعيد القطري، وسّعت اليونيسيف نطاق عملها للحد من آثار الكوارث على التعليم؛ وبناء القدرات الوطنية في مجالات التأهب، والاستجابة والإنعاش؛ والقيام بدور رائد في الأعمال التي تتم على الصعيد دون الوطني فيما يتصل بتقييم أوجه الضعف والقدرات.

٦٧ - ويمثل تنقيح التزامات اليونيسيف الأساسية إزاء الأطفال في حالات الطوارئ خطوة رئيسية نحو التصدي على نحو منتظم للإنعاش المبكر والحد من مخاطر الكوارث في مرحلة ما بعد الأزمات في بداية الاستجابة الإنسانية. ويهدف التنقيح إلى تعزيز الملكية الوطنية للاستجابة في مرحلة ما بعد الأزمات، بما في ذلك تعزيز النُهج التشاركية ومشاركة المجتمعات والأطفال بصورة مباشرة؛ وتحديد متطلبات بناء القدرات الوطنية لزيادة واستدامة الاستجابة والنتائج في مرحلة ما بعد الأزمات؛ وضمان مشاركة اليونيسيف في عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث لتحديد الأضرار والخسائر واحتياجات السكان؛ وتحديد أولويات، وإجراءات ونتائج متسلسلة من أجل استجابة الإنعاش.

٦٨ - ويتسم تعزيز تنمية القدرات من أجل الأعمال الإنسانية من خلال نهج يستند إلى حقوق الإنسان بالأولوية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. بيد أنه يوجد قدر ضئيل من التوجيه في مجال السياسات والإرشاد العملي لتعزيز قدرات الهياكل الوطنية على إعداد مساعدات الإغاثة وتقديمها. ولذلك، تنحو أي قدرات مطورة إلى اتخاذ صورة نتائج عرضية وليست نتائج لجهود متعمدة ذات جذور متأصلة في استراتيجيات واضحة وتحليلات للفجوات.

٦٩ - وتُطور اليونيسيف حاليا إرشادات لتنمية القدرات الوطنية لتُكمل إلتزامات اليونيسيف الأساسية المنقحة إزاء الأطفال في حالات الطوارئ. وسوف تساعد هذه الإرشادات مكاتب اليونيسيف في تحسين برمجة تنمية القدرات مع الشركاء الوطنيين وتعزيز الاستجابة في المستقبل، مع السماح باستخدام الموارد بمزيد من الفعالية.

رابعا - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٧٠ - في عام ٢٠٠٩، أُحرز تقدم كبير بصدد زيادة تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. لقد طورت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واعتمدت خطة تنفيذية مفضلة لإطار الإدارة والمساءلة من أجل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ما يسمى بالحاجز الوقائي الفعال للنظام. وأُحرز أيضا قدر من التقدم في مجالات تبسيط

إجراءات العمل، والبرمجة المشتركة وبدء العمل مع بدء تشغيل جيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ألف – إتساق الأنشطة التنفيذية، وفعاليتها، وأهميتها

٧١ – دعمت اليونيسيف بقوة تنفيذ الإستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٨، طورت اليونيسيف ''خطة عمل الإستعراض الشامل'' التي تضم ٩٠ نقطة لإتخاذ إجراءات. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استكملت نسبة ٩٦ في المائة من نقاط الإجراءات الـ ٩٠، أو كانت قيد التنفيذ أو أن تنفيذها كان مستمرا (كان من المتوقع أن يستمر التنفيذ حتى موعد يتجاوز إطارا زمنيا محددا)؛ و لم يُستهل العمل في نسبة ٤ في المائة فقط من النقاط. ومن بين نقاط الإجراءات التي أُحرز تقدم بشأنها، استكملت الإجراءات أو ما زالت مستمرة في ٥٦ نقطة من نقاط الإجراءات. ونقاط الإجراءات الـ ٣٤ الجاري تنفيذها تقدم خدمات يمكن أداؤها في مواعيد محددة ومن المتوقع أن تستكمل بنهاية عام ٢٠٠٩ أو خلال عام ٢٠١٠. والمجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من الأعمال هي: فعالية المعونة (بما في ذلك المؤشرات)، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (من المتوقع أن تُنفذ بصورة كاملة في عام ٢٠١٢)، وتبسيط القواعد والأنظمة المالية والخدمات المشتركة.

٧٢ – وللنهوض بتنفيذ الإستعراض الشامل ومواصلة تعزيز نظام المنسقين المقيمين، طور الفريق الإستشاري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (برئاسة اليونيسيف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) نظام الإدارة والمساءلة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين وخطة تنفيذه. وما فتئت اليونيسيف، بصفتها رئيسا للفريق العامل المعني بنظام المنسقين المقيمين والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تعمل، بالاشتراك مع المنظمات الشقيقة، في عام ٢٠٠٩ لإيصال وتنفيذ هذه المجموعة من الاتفاقات التي توضح مجالات المساءلة والعلاقات فيما بين المنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والممثلين القطريين لفرادى منظمات الأمم المتحدة. والهدف هو زيادة قوة المنسق المقيم وتمكينه بقدر أكبر، ليصبح بمقدوره، بفضل دعم فريق الأمم المتحدة القطري أن يرتقي بمستوى مشاركة الأمم المتحدة إلى مستوى أعلى استنادا إلى امتياز أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذه التغييرات متضمنة في التوصيف الجديد لوظيفة المنسق المقيم، والمبادئ التوجيهية بشأن العلاقات فيما بين المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري (أو مدونة السلوك)، وتسوية منازعات فريق الأمم المتحدة القطري، وقد نُشرت كل هذه التغييرات في عام ٢٠٠٨ وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٩. ونقحت اليونيسيف، بالاشتراك مع جميع الوكالات المشاركة توصيف وظائفها للممثلين القطريين لإيضاح هذه التغييرات في مجال المساءلة.

٧٣ - وفي عام ٢٠٠٩ أيضا، وضعت اليونيسيف قائمة عن مجالات المساءلة واستراتيجية للاتصالات لضمان مشاركة جميع الموظفين في التغييرات المذكورة أعلاه. وأجرت اليونيسيف عدة مناقشات مع موظفيها في الميدان بشأن نظام الإدارة والمساءلة، بما في ذلك الحوار التفاعلي مع ممثلي اليونيسيف، والمديرين الإقليميين ومديري الشُعب بالمقر. واستنادا إلى هذا الاجتماع، عقدت اليونيسيف اجتماعها الداخلي الثالث واجتماع تقييم اتساق إجراءات العمل في الأمم المتحدة بمشاركة ٥١ من موظفي البلدان الثمانية التي تعمل كوحدة أداء رائدة (بما في ذلك خمسة منسقين مقيمين كانوا قد عملوا في اليونيسيف سابقا) وبلدان أخرى تعمل بصورة جادة لزيادة الاتساق وبدء تشغيل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وناقش المشتركون نظام الرصد والتقييم، واستعرضوا التقدم المحرز بصدد تنفيذ إجراءات العمل، وتبادلوا الدروس المستفادة من النماذج الرائدة وناقشوا آخر التطورات في مجال اتساق إجراءات العمل في الأمم المتحدة، بما في ذلك بدء تشغيل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعمها. وأُدرجت توصيات هذه الإجتماعات في خطة عمل اليونيسيف.

٧٤ - تؤدي أفرقة المديرين الإقليميين الستة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا لزيادة اتساق إجراءات العمل في الأمم المتحدة. وتشارك اليونيسيف مشاركة كاملة في كل فريق من هذه الأفرقة التي تجتمع بمعدل أربع مرات في السنة. وتقدم الأفرقة قيادة استراتيجية، وإرشادات للسياسة، ودعما تقنيا متسقا للمنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتقدم أيضا تأكيدات بشأن جودة أكثر من ٣٠ إطارا من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال دعم النظراء؛ وتدير أداء الموظفين من خلال ما يزيد عن ١٠٠ تقييم للمنسقين المقيمين؛ وساعدت اليونيسيف في حل مشاكل في بلدان معينة، حسب الإقتضاء. كما شاركت في التحليل الوظيفي لعام ٢٠٠٩ من أجل التوصل إلى أفضل طريقة لدعم اضطلاع الأفرقة بهذه المهام الرئيسية. وتوسعت الأفرقة في عام ٢٠٠٩ لتتضمن مجموعة المنظمات التي تؤدي دورا في كل منطقة.

٧٥ - وتطور عدة برامج مشتركة لتصبح ترتيبات رسمية بقدر أكبر بتخطيط مشترك، وتنفيذ مشترك، وميزانيات مشتركة. وأصبح بعضها برامج وحدة أداء على النحو الأوفى وصناديق وحدة أداء لتقديم الخدمات كبلدان وحدة أداء رائدة. وتواصل اليونيسيف دعمها ومشاركتها في برامج مشتركة تستند إلى النتائج تعزز قدرات الشركاء الوطنيين. وفي عام ٢٠٠٨، أفادت المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف بأنها شاركت في ١٨٧ برنامجا مشتركا أي بزيادة ٥٥ في المائة عن البرامج الـ ١٢١ المشتركة في عام ٢٠٠٧. وتوضح هذه

الزيادة بأن اليونيسيف تقيم تعاونا أكثر وثاقة. وما زالت إدارة التمويل الموازي الآلية التي تستخدم على نطاق واسع (٥٣ في المائة)، وتليها إدارة التمويل الجماعي (٢٠ في المائة).

٧٦ - ويدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إطار عمل تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تدعم من خلاله الأولويات الوطنية، باستخدام مؤشرات واضحة لقياس النتائج. وتعمل اليونيسيف مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لتبسيط المبادئ التوجيهية وإجراءات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان أن يصبح الإطار استراتيجيا ومرنا، فضلا عن ضمان إمكانية تكييفه لاحتياجات بلدان معينة. وسوف تكفل المبادئ التوجيهية الجديدة أن تتمحور عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حول الدورات والأنظمة والأولويات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تعاونت اليونيسيف مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة لوضع صيغ مشتركة للتقارير التي تقدم إلى الحكومات، التي من المتوقع أن تكتمل بنهاية عام ٢٠٠٩. وتترأس اليونيسيف وتشارك في أفرقة دعم الجودة على الصعيد الإقليمي وأفرقة تأكيد دعم النظراء.

٧٧ - وفي عام ٢٠٠٨، أفاد ٤١ مكتبا من مكاتب اليونيسيف القطرية بأنها تشغل أماكن عمل مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وفي الوقت الحاضر، يوجد أكثر من ٦٠ دارا من دور الأمم المتحدة المسماة رسميا. وعرّفت مكاتب اليونيسيف مسألة الأمن بأنها تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه بصدد إنشاء وصيانة أماكن العمل المشتركة.

٧٨ - وأفادت مكاتب اليونيسيف بأن ١٠١ من المكاتب القطرية تشترك على الأقل في نمط واحد من الخدمات المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما في مجالات الخدمات الضرورية من قبيل الأمن، والصيرفة، والحقيبة. وأشير إلى أن اختلاف إجراءات الوكالات يمثل التحدي الرئيسي في هذا المجال. وتحرز المكاتب القطرية لليونيسيف تقدما، ولكن ما زال الكثير مما يتعين عمله لتحقيق إتساق الإجراءات وممارسات العمل فيما بين المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

٧٩ - وخلال العام، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف المزيد من اتساق المهام، ونتائج ومؤشرات الإدارة كجزء من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (E/ICEF/2009/AB/L.4)، التي قُدمت إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ في أيلول/سبتمبر. واستمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة تحسين الاتساق في مجال تصنيف التكاليف. وتحقق تحسن أيضا في مؤشرات الأداء، وخطوط الأساس والأهداف لضمان زيادة الروابط الاستراتيجية بين النتائج والمؤشرات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك،

تتضمن كل مهمة الآن على الأقل نتيجة واحدة مشتركة بين المنظمات الثلاثة. ومن شأن هذه الخاصية أن تزيد الشفافية وتُيسر استعراضات الهيئات الحكومية الدولية والمقارنة فيما بين المنظمات الثلاث جميعا.

باء – تبسيط ممارسات العمل وتوحيدها

٨٠ – طالب موظفو الأمم المتحدة على الصعيد القطري والدول الأعضاء، على حد سواء، بتبسيط ممارسات العمل وتوحيدها.

٨١ – وفي هذا الصدد، أحرزت اليونيسيف تقدما بشأن مبادراتها لتحسين المنظمة. وتشمل بعض أمثلة التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٨ تحسين البرنامج وهيكل تخصيص الموارد، وتطوير نظام المساءلة في اليونيسيف (E/ICEF/2009/15)، وأدوات إدارة المعرفة وتبادل المعلومات في مجالات مثل الإمدادات، والسياسة الاجتماعية والتعليم.

٨٢ – ومن شأن العمل بنظام الرؤية الواحدة لتخطيط الموارد المؤسسية الجديد المسمى (نظام المعلومات الإفتراضي المتكامل) الذي يجمع بين إدارة الصناديق، وإعداد التقارير عن البرامج وإدارة الأداء، أن يُحدث تحولا في طريقة تأدية اليونيسيف لأعمالها. وتجرى اليونيسيف حاليا مشاورات مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، لضمان أن تدعم أنظمتها جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق فيما بين الوكالات.

٨٣ – وفي عام ٢٠٠٩، حققت أيضا أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات تقدما كبيرا في مجال تبسيط واتساق ممارسات العمل. وطورت الأفرقة مبادئ توجيهية جديدة بشأن المشتريات المشتركة (باستخدام الأفرقة والأنظمة المحلية)، وإرشادات بشأن تمويل أماكن العمل المشتركة، ومناهج عمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جربت في موزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة.

٨٤ – وتؤيد اليونيسيف بقوة النهج المتسق إزاء التحويلات النقدية، التي تعد استجابة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، لتعزيز القدرات الوطنية على إدارة الموارد، وإدارة المخاطر والحد من تكاليف المعاملات التي تتكبدها الحكومات والأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ نفذ ١٩ بلدا (١٤ في المائة) بصورة كاملة النهج المتسق للتحويلات النقدية، وإضافة إلى ذلك، استكملت نسبة ٣٣ في المائة عمليات التقييم الجزئي، ونسبة ٦٣ في المائة عمليات التقييم الكلي، واستكملت نسبة ٥٧ في المائة خططا لمراجعة الحسابات. وعلى إثر استعراض للتقدم المحرز أُجري في عام ٢٠٠٩، تم الاتفاق على المضي

قدما في النهج المتسق للتحويلات النقدية من خلال عدة سبل: بزيادة التركيز على تنمية القدرات من أجل تحسين إجراءات محاسبة؛ والتشجيع على إجراء المزيد من المراجعات المشتركة للحسابات، واستعراض تنفيذ النهج المتسق للتحويلات النقدية في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان المساهمة الصافية، بهدف تحديد الممارسات الجيدة. وتشارك اليونيسيف في عمليات التدريب والتقييم كما تشارك في أفرقة النهج المتسق للتحويلات النقدية، على الصعيدين الإقليمي والقطري.

جيم – توحيد الأداء

٨٥ – البلدان الثمانية التي وحدت الأداء أحرزت تقدما في مجالات مختلفة، حسبما يتضح من تقارير التقييم لكل منها ومن تقرير توحيد الأداء: التقرير التوليفي لعام ٢٠٠٨ عن تقييم الأداء الصادر في عام ٢٠٠٩ (انظر www.undg.org). البلدان الرائدة وبلدان أخرى تنفذ اتساق الأمم المتحدة حققت زيادة في مستويات الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وأدت البرمجة المشتركة التي تتوافق مع دورة البرمجة إلى زيادة إمكانية الاستجابة السريعة للأولويات الوطنية. وإضافة إلى ذلك أدى فريق الأمم المتحدة الأكثر اتساقا إلى تحسين الإتصال وزيادة إيضاح الأدوار والمسؤوليات المحددة فيما بين منظومة الأمم المتحدة؛ والحكومات؛ والمانحين؛ وأصحاب المصلحة الآخرين. واشتركت اليونيسيف مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لاستعراض إدارة التغيير وتقييم القدرات في البلدان الرائدة، وأوصت بطرق للمضي قدما.

٨٦ – وفي عام ٢٠٠٩، واصلت اليونيسيف تزويد البلدان الرائدة بالموارد والوسائل التي تمكنها من التحقق من المزايا الناجمة عن توحيد الأداء. وأدى الاجتماع المشترك بين اليونيسيف والأمم المتحدة المعني بالتقييم والذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى التشجيع على زيادة الأخذ بعدة تدابير: دعم النظراء؛ وتبادل الخبرات؛ وأنشطة تقارع الأفكار فيما بين البلدان الرائدة، والبلدان التي حققت زيادة في الاتساق والبلدان التي بدأ فيها تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨٧ – وخصصت اليونيسيف مليوني دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمكاتب الإقليمية لكي تقدم الدعم المستهدف لموضوع اتساق الأمم المتحدة إلى المكاتب الميدانية.

٨٨ – ونفذت اليونيسيف عدة أدوات لدعم اتساق الأمم المتحدة. وتشمل هذه الأدوات تحقيق المعرفة الاستراتيجية، وهي أداة إلكترونية يقدمها فريق من الخبراء يجيب عن الأسئلة والمسائل التي تُثيرها المكاتب الميدانية عن التعاون فيما بين الوكالات واتساق الأمم المتحدة. وتُجمّع هذه الأسئلة والإجابات عنها في قاعدة بيانات إلكترونية لكي يستخدمها موظفو

اليونيسيف. ودارت غالبية الأسئلة حول مسائل الميزانية، تليها مسائل إجراءات العمل ثم مسائل البرمجة.

٨٩ - وتُصدر اليونيسيف أيضا رسائل إخبارية بصورة منتظمة تُبرز آخر التطورات في مجال اتساق الأمم المتحدة تقدم للموظفين في المقر وفي الأقطار والأقاليم، وأنشأت لموضوع اتساق الأمم المتحدة موقعا على شبكة الإنترنت وهو موقع ويكي (wiki) الذي يعرض القصص والدروس المكتسبة.

٩٠ - ويقوم أعضاء الفريق الاستشاري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اليونيسيف، فرادى أو مشتركين، بزيارات إلى البلدان الرائدة. وفي عام ٢٠٠٩، أوفدت اليونيسيف زيارات إلى ألبانيا، وأوروغواي، وفييت نام. واستضافت جمهورية تنزانيا المتحدة زيارة قام بها أحد نواب المدير التنفيذي، وعدد من الزيارات المتعلقة بالمشتريات المشتركة، وزيارة متابعة بشأن إدارة التغيير. ودُعّمت أيضا بلدان رائدة أخرى فيما يتعلق بالمشتريات المشتركة، وأماكن العمل المشتركة وإنشاء دور الأمم المتحدة.

دال - تحقيق الاتساق في القواعد المالية والصناديق الإستئمانية المتعددة المانحين

٩١ - في عام ٢٠٠٨، طورت اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي مجموعة متسقة من القواعد والأنظمة المالية. وسوف تُعتمد هذه المجموعة عقب إنتهاء المراقب المالي من مراجعتها مراجعة نهائية. وفي عام ٢٠٠٩، أُحرز تقدم ملحوظ في إدارة الصناديق الإستئمانية المتعددة المانحين. وساعدت اليونيسيف في تطوير ترتيبات إدارية معيارية مشتركة، ومذكرات التفاهم، وتساعد حتى نهاية عام ٢٠٠٩، في تطوير مبادئ توجيهية مشتركة بشأن إنشاء وإدارة الصناديق الإستئمانية المتعددة المانحين.

٩٢ - ومن أجل مواصلة الاستفادة بخبرة النافذة الوحيدة لتمويل الأمم المتحدة في صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أُنشئ صندوق جديد متعدد المانحين لتدعيم الأمم المتحدة في مجال توحيد الأداء (نافذة تمويل واحدة لتوسيع نطاق الإنجاز). وحتى عام ٢٠٠٩، شملت قائمة المانحين حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج. وتولت اليونيسيف رئاسة اللجنة التوجيهية. وخصص الصندوق مبلغا يزيد عن ٨١ مليون دولار لتوحيد الأداء، وتعزيز إتساق 'ذوي القدرة على المبادرات الذاتية'، والبلدان التي استهلت إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأسدت اليونيسيف النصح للبلدان المتلقية. ويدعم الصندوق أفرقة الأمم المتحدة التي طورت برامج وخطط وميزانيات

متكاملة. وقدمت اليونيسيف أيضا بالاشتراك مع منظمات شقيقة، إرشادات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الصناديق المجتمعة، والاختصاصات، ومذكرات التفاهم.

خامسا – تقييم الأنشطة التنفيذية

٩٣ – أكد استعراض السياسات لعام ٢٠٠٧ ضرورة زيادة الملكية والقيادة لبلدان البرنامج فيما يتعلق بتقييم جميع أشكال المساعدات وطُلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتابع وتكثف جهودها لتعزيز قدرات التقييم. ونوقشت مبادرات تنمية القدرات؛ بصورة وافية، في مجال التقييم في الجزء جيم من هذا التقرير. وطالب استعراض السياسات أيضا بزيادة وثاقة الروابط بين التقييم وإدارة المعارف.

٩٤ – وتشجع اليونيسيف على استخدام التقييم كأداة لتحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات من أجل الأطفال وتأثيرها العام، وربط التقييم بالأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية. وبالعمل المباشر مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تتم متابعة تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم بصفتها مسؤولية جماعية للأمم المتحدة كلها، وحيثما أمكن مع المصارف المتعددة الأطراف وشركاء ثنائيين على الصعيد القطري.

٩٥ – وتؤكد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل دور التقييم كوسيلة للأعمال التي تستند إلى أدلة من أجل الأطفال، والنهوض بثقافة التعلم داخل المنظمة وتعزيز المعارف بصفتها عنصرا رئيسيا من عناصر مساهمات اليونيسيف في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعتمد المجلس التنفيذي سياسة تقييم جديدة، تعد علامة فارقة في تعزيز مهمة التقييم في المنظمة. وتعتمد السياسة طابع اللامركزية. لمهمة التقييم وتحدد مجالات مساءلة واضحة من أجل التقييم على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر. وتؤكد السياسة أيضا دور اليونيسيف، بصفتها منظمة تمارس عملها على الصعيد الميداني، فيما يتعلق بتعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم.

٩٦ – واضطلع مكتب التقييم التابع لليونيسيف بدور الرئيس المشارك لفريق التقييم المعني بالتقييم القطري التابع للأمم المتحدة لتقييم دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. ومارس الشركاء الوطنيون من رعايا جنوب أفريقيا ملكية وقيادة قويتين للتقييم المشترك.

٩٧ – عملية إجراء التقييمات يمكن أن تسهم بقوة في تنمية القدرات الوطنية، التي تمثل هدفا هاما يؤكد نهج اليونيسيف إزاء التقييم على جميع المستويات. وبغية ضمان توسيع نطاق

الملكية، تُشارك الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين منذ مرحلة التخطيط، ويشارك المستشارون الوطنيون والمؤسسات الوطنية كأطراف في أفرقة التقييم.

٩٨ - وما زالت هناك تحديات كثيرة تُواجه بصدد ترويج ثقافة التقييم وضمان توفر قدرات تقييم ملائمة في بلدان البرنامج. وبالرغم من الاستثمارات الكثيرة في مجالي التدريب وإنشاء الشبكات، تواجه بلدان كثيرة نقصا في أعداد الفنيين المؤهلين وفي الموارد اللازمة للتقييم. وسوف تواصل اليونيسيف تدعيم التقدم والتصدي للتحديات التي تُواجه وذلك من خلال الدعوة والتعاون مع مجموعة من مختلف الشركاء؛ ومن خلال مبادرات بقيادة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومن خلال الأعمال التي تضطلع بها على الصعيد القطري، وتوجيه الجهود والموارد إلى المناطق والبلدان التي تصل في الاحتياجات أكبر ما تكون.